

نواب أمريكيون يطرحون مشروع قانون يستهدف رواتب الشهداء



08 ديسمبر 2021 - 17:03

قدم أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين يوم الاثنين الماضي، تشريعاً يهدف إلى إحباط سياسة السلطة الفلسطينية المتمثلة في "دفع رواتب لأسر الإرهابيين الفلسطينيين المزعومين الذين قُتلوا أو سجنتم القوات الإسرائيلية -أو ما يسمى بمدفوعات الشهداء".

وسيعرض مشروع القانون، المسمى قانون تاييلور فورس لمنع مدفوعات الشهداء، البنوك الأجنبية للعقوبات الأمريكية إذا ثبت أنها تتعامل عن عمد مع مدفوعات الشهداء.

ويقوم مشروع القانون هذا على تشريع جرى تمريره في عام 2018، وهو "قانون تاييلور فورس"، الذي يقيد المساعدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بسياساتها المتمثلة في دفع رواتب لأسر الشهداء الفلسطينيين.

ويصف منتقدو مثل هذه المدفوعات، ومعظمهم من مؤيدي إسرائيل الذين ينسقون مع منظمات اللوبي الإسرائيلي القوي، بأنه برنامج "الدفع مقابل الذبح".

وقد سُمي التشريع على اسم تاييلور فورس، المحارب القديم بالجيش الأمريكي الذي تعرض للطعن في هجوم من قبل مهاجم فلسطيني في تل أبيب في عام 2016، وتوفي في وقت لاحق متأثراً بجراحه.

وأصيب عشرة آخرون في الهجوم وقُتل المهاجم الفلسطيني برصاص قوات الأمن الإسرائيلية.

وأقر المشرعون الأمريكيون قانون تاييلور فورس في عام 2018 في محاولة للضغط على السلطة الفلسطينية لإنهاء البرنامج، قائلين إن "مدفوعات الشهداء" حفزت الفلسطينيين على تنفيذ هجمات إرهابية من خلال تقديم مزايا مالية لأسرهم.

ويضع البرنامج، الذي أنشأته السلطة الفلسطينية في عام 2004، نظاماً متدرجاً للمدفوعات لأسر الفلسطينيين الذين قُتلوا أو أصيبوا أو سجنتم إسرائيل. وتدعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن العديد من هؤلاء الأشخاص قاموا بهجمات مزعومة.

وقال ستيوارت فورس، والد تاييلور، في بيان إنه "في السنوات التي تلت مقتل ابنا تاييلور في عام 2016، كرست أنا وزوجتي جهودنا لضمان أن ينبثق بعض الخير على الأقل

من المأساة؛ وقد توصلنا مؤخراً إلى إدراك أن المهمة لم تكتمل، والحقيقة أن مدفوعات الشهداء استمرت ولم يُحاسب المسؤولون عنها".

وسلط فورس الضوء على بنكين على الأقل في دولة قطر متهمين بإجراء معاملات تتعلق بمدفوعات الشهداء، وهما بنك قطر الوطني ومصرف الريان.

ويخضع البنكان إلى قضيتين أمريكيتين على الأقل رفعهما ضحايا أمريكيون لـ"هجمات إرهابية في إسرائيل"، يزعمون أن البنكين يسرا عن علم أنشطة مالية لجماعات إرهابية، وتقول الدعوى إن الكيانين مرتبطتان بالعائلة المالكة والحكومة القطرية.

وقال فورس في البيان، إنه "يأمل أن تستخدم حكومة قطر، التي تعمل كحليف للولايات المتحدة بعدة طرق، مساعيها الحميدة لتشجيع البنوك الرائدة في بلدها على التصرف بطريقة أكثر مسؤولية؛ فلا ينبغي لأي بنك أجنبي من أي بلد يشارك في مكافأة أولئك الذين يقتلون الأمريكيين الأبرياء أن يكون قادراً على التهرب من المسؤولية".

ويقود التشريع السناتور توم كوتون (جمهوري من أركنساس)، ويدعمه السناتور كيفن كريمير (جمهوري من نورث داكوتا) وماركو روبيو (جمهوري من فلوريدا) ومايك براون (جمهوري من إنديانا) ومارشا بلاكبيرن (جمهورية من تينيسي) وريك سكوت (جمهوري من فلوريدا) وروجر مارشال (جمهوري من كانساس) وتيد كروز (جمهوري من تكساس) وروي بلانت (جمهوري من كاليفورنيا) وتيد هاجرتي (جمهوري من تينيسي) وليندسي غراهام (جمهوري من ساوث كارولينا)، وكلهم معروفون بقربهم من منظمة "إيباك" واليمين التبشيري المسيحي.

وقال كوتون، الذي يطمح في خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، ويعتبر من أشد أصدقاء اللوبي الإسرائيلي "إيباك" في بيان، "ساعد قانون تايلور فورس لعام 2018 في وقف الممارسة المقيتة المتمثلة في الدفع مقابل الذبح، ولكن عملنا لم ينته بعد".